

ضمان الاستثمار



ما الهدف من الضمان؟

ضمان قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأمد وقروض الإيجار التي تفوق قيمتها 1 مليون درهم.

ما هي المقاولات المستفيدة؟¹

يمكن أن تستفيد من الضمان المقاولات المستوفية للشروط التالية:

- أن تكون خاضعة للقانون المغربي
- أن يكون نشاطها موجها نحو إنتاج السلع و/أو الخدمات

ما هي القطاعات المصنفة؟

جميع القطاعات باستثناء الإنعاش العقاري والصيد في أعالي البحار.

ما هي البرامج والعمليات القابلة للتمويل؟

برامج الاستثمار وعمليات إعادة الهيكلة المالية ونقل ملكية المقاولات.

ما هي القروض القابلة للضمان؟

قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأمد وقروض الإيجار التي تفوق قيمتها 1 مليون درهم.

كيف يتم تمويل المشاريع/العمليات؟

قد يبلغ التمويل 100% من البرنامج أو العملية القابلة للتمويل.

ما هي نسبة الضمان؟

- 60% من أصل القرض بالنسبة للقروض المخصصة لتمويل برامج الاستثمار وعمليات نقل ملكية المقاولات؛ ويمكن زيادة هذه النسبة بـ 10% إضافية لكل من الحالات التالية:

- المقاولات في طور الإحداث والنشيط منذ أقل من 3 سنوات؛
- المقاولات الصناعية والمصدرة والعاملة في مجال الاقتصاد الأخضر، والتي خضعت لمهمة تدقيق خارجي إيجابي فيما يتعلق بحكمتها، أو التي تتوفر على تقرير مدقق الحسابات يصادق فيه، دون تحفظ، على حساباتها برسم السنة المالية المنتهية.
- 50% من أصل القرض بالنسبة للقروض المخصصة لتمويل عمليات إعادة الهيكلة المالية.

ما هو سقف مخاطر الضمان؟

10 ملايين درهم عن كل عملية، و20 مليون درهم عن كل مقالة²، شاملة لكل تدخلات الضمان. وقد يبلغ هذا السقف 40 مليون درهم عن كل مقالة لفائدة المقاولات الصناعية والمصدرة والعاملة في مجال الاقتصاد الأخضر، والتي خضعت لمهمة تدقيق خارجي إيجابي فيما يتعلق بحكمتها، أو التي تتوفر على تقرير مدقق الحسابات يصادق فيه، دون تحفظ، على حساباتها برسم السنة المالية المنتهية.

ما هي تكلفة الضمان؟

2% (غير شاملة للرسوم) تحتسب عن أصل القرض عند إصدار الضمان. وفي حالة بلوغ سقف الضمان تحتسب العمولة على أساس جزء القرض المطابق لمبلغ الضمان.

ما هو أجل البث في الطلبات؟

تقوم سي سي جي بالبث في طلبات الضمان خلال 10 أيام مفتوحة.

كيف يتم تقديم الطلبات؟

عن طريق بنككم أو شركة لتمويل قروض الإيجار من اختياركم.

1 يمكن للأشخاص الذاتيين الاستفادة أيضا من عمليات نقل ملكية المقاولات.
2 بالنسبة لإعادة الهيكلة المالية، تم تحديد سقف الضمان لكل مقالة في 10 مليون درهم.